

Distr.: General
30 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز استقصاء التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٩-٢٠١٠

موجز

يُتوقع تحسن البيئة الاقتصادية الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، وذلك بفضل دخول الاقتصاد العالمي طريق الانتعاش في عام ٢٠١٠. وأظهرت السيولة الدولارية علامات انتعاش منذ الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩، كما حدث استقرار في أسعار النفط الخام. إلا أن الحالة الاقتصادية لا تزال مشوبة بعدم التيقن، مع استمرار تخفيض مديونية القطاع المالي في بلدان عديدة بالمنطقة. وأصبحت بلدان عديدة، لا سيما بلدان المنطقة غير المصدرة للنفط، أكثر اعتماداً على تدفقات رأس المال الواردة من الخارج لتمويل العجز في حساباتها الجارية. وعقب تدابير الحفز المالي المضطلع بها عام ٢٠٠٩، تتجه بلدان عديدة إلى اقتضاء تدابير للتقشف المالي من أجل موازنة الميزانيات الحكومية. ومنذ الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩، يمكن وصف التزوع الاقتصادي في المنطقة بالتفاؤل الحذر. ويُتوقع أن تبث الجهات الفاعلة الاقتصادية في منطقة الإسكوا هذا التزوع في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٩، قُدِّر متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بـ ١,٩ في المائة، بالمقارنة بـ ٦ في المائة عام ٢٠٠٨، ويُتنبأ له بأن يزيد إلى ٤,٦ في المائة عام ٢٠١٠.

* E/2010/100



وقد نجحت السلطات النقدية والمالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا في الدفاع عن القطاع المصرفي بالمنطقة. وثمة حاجة إلى تمديد هذا الإنجاز بفضل تيسير سلس لتسويات الميزانيات الختامية من أجل التخفيف من الضعف الجوهري الناشئ عن الأزمة المالية العالمية. وفي معظم الحالات، ستحتاج هذه التسويات للميزانيات الختامية إلى دعم مالي قوي. إلا أن استيعاب أي حافز نقدي بهذه المرحلة في تسويات الميزانيات الختامية للجهات الفاعلة الاقتصادية سيكون مرجحاً أكثر من دعم زيادة الطلب المحلي حسب المستهدف من هذا الحافز. ويلزم موقف مالي قوي لإدامة الطلب المحلي من أجل النمو الثابت. وحدث، فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، تفاوت مشهود في الموقف المالي والقيود المالية، الأمر الذي يعني أن أثر الحوافز المالية على بعض البلدان يمكن أن يكون محدوداً محدودية شديدة لأنه يحدث دون تأثيرات إقليمية أو عالمية. ولا بد من تعزيز الجهود المضطلع بها على الصعيد الوطني لمنع الانكماش المالي فيما يتعلق بالاستثمارات الاقتصادية والإنفاق الاجتماعي معاً، بما في ذلك البنية الأساسية الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي، والعمالة، والتعليم، والصحة.

وتلزم على وجه السرعة مجموعة أطر إضافية للتعاون العالمي والإقليمي لتعزيز مثل هذه الجهود المالية الوطنية، للتغلب على المشكلات الناتجة عن عواقب الأزمة المالية العالمية في المنطقة ولتحقيق الأهداف الإنمائية في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - السياق العالمي
٦	ثانيا - تنمية قطاع النفط
٨	ثالثا - الاتجاهات والتطورات الاقتصادية
١٢	رابعا - تطورات السياسة الاقتصادية
١٤	خامسا - الديناميات الاجتماعية
١٧	سادسا - ملاحظات ختامية

أولا - السياق العالمي

١ - بدأ الاقتصاد العالمي يشهد دلائل الانتعاش منذ الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ وحتى الفصل الأول من عام ٢٠١٠. وبحلول الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩، حدث تثبيت سريع لمرحلة الأزمة الائتمانية التي تنطوي عليها الأزمة المالية العالمية الراهنة. ومنذ ذلك الحين، أظهرت أسواق النقد الدولية وأسواق الأوراق المالية العالمية انتعاشاً بطيئاً، وإن كان ثابتاً. وجرى ترتيب سلسلة من الجهود التنسيقية للتصدي للأزمة المالية العالمية، شملت اشتراك ممثلي البلدان النامية في اجتماعات قمة مجموعة العشرين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بهدف إنشاء بنية مالية دولية جديدة وإيجاد حوافز مالية منسقة. ونجت البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، بسلام من فترة البلبلية وعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي. وتأثرت البلدان النامية بالهبوط الشديد في أسعار الأصول المالية والعقارية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، بما فيها الطاقة والمعادن والأغذية. وفضلاً عن ذلك، فإن حالات نقص السيولة، لا سيما في دولارات الولايات المتحدة في أواخر ٢٠٠٨، في أسواق النقد المحلية والدولية، قد أصبحت عاملاً من عوامل عدم استقرار الجهات الفاعلة المالية والاقتصادات الوطنية. إلا أن نهاية أزمة الائتمان والانتعاش التدريجي في الطلب العالمي، أثناء عام ٢٠٠٩، قد أسفرا عن استئناف الأنشطة الاقتصادية الإيجابية الاستشرافية في البلدان النامية، لا سيما في الصين والهند. ولم تلاحظ حتى الآن أية أزمات خطيرة في موازين المدفوعات بالبلدان النامية. وهذه سمة في الأزمة المالية العالمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تميزها عن الأزمة المالية الآسيوية في فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨.

٢ - وقد خلّفت الأزمة المالية العالمية آثاراً سلبية على التنمية الاجتماعية، تحققت أساساً عبر نقص مستويات الدخل الفعلي وتزايد معدلات البطالة. وبينما كان من المتوقع أن تؤثر الأزمة المالية العالمية على ديناميات الهجرة الدولية، كان مدى الأثر على هيكل الهجرة والهيكل الديموغرافي أقل كثيراً من المتوقع. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، قُدِّر معدل البطالة العالمي في عام ٢٠٠٩ بـ ٦,٦ في المائة، بزيادة عن معدل البطالة في عام ٢٠٠٨ الذي بلغ ٥,٨ في المائة^(١). ونشأت حصة معتبرة من البطالة الجديدة في البلدان المتقدمة النمو، بينما شهدت البلدان النامية زيادات أقل نسبياً في البطالة. بيد أن العمالة في البلدان النامية تواجه ركوداً خطيراً. ولم يُظهر معدل البطالة المرتفع المزمّن في البلدان النامية أية علامات تدل على التحسن في الانتعاش الاقتصادي الحادث مؤخراً، قرب الفصل الأول من عام ٢٠١٠. وثمة

(١) International Labour Organization, *Global Employment Trends* (January 2010)

قلق، من أن تؤثر الأزمة المالية العالمية على التنمية الاجتماعية بدرجة أكبر من تأثيرها على التنمية الاقتصادية نظراً لنضوب الموارد المالية المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي. ويخطط عدد من البلدان النامية لاتخاذ تدابير تقشف مالي عام ٢٠١٠، في أعقاب المواقف المالية الفعالة التي شهدتها عام ٢٠٠٩. وفي مجال التنمية الاجتماعية، درست معظم الحكومات العقبات الهيكلية الناشئة عن التأثير الاقتصادي للأزمة المالية العالمية. إلا أن الأوضاع المالية المتدهورة تحدّ في الغالب من خياراتها.

٣ - وفي السياق العالمي، ما برحت منطقة الإسكوا تعيش في بيئة اقتصادية كلية خارجية متقلبة منذ الفصل الرابع من عام ٢٠٠٨^(٢). وعلى الفور أثرت حالة الأزمة بالقطاع المالي للبلدان المتقدمة النمو في منطقة الإسكوا في مجالين، هما: السيولة الدولارية وأسعار النفط الخام. وربطت غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا عملاتها الوطنية بدولار الولايات المتحدة. وفي المنطقة التي يوجد بها مصدرّو النفط الخام الرئيسيون، تعد أسعار النفط الخام مؤشراً للدخل والثروة لدى مصدرّي النفط، كما تعتبر مؤشراً للثقة العامة لدى دوائر الأعمال والمستهلكين عبر المنطقة، بما في ذلك البلدان غير المصدرّة للنفط، وذلك بسبب الآثار غير المباشرة داخل بلدان المنطقة كلها.

٤ - ونظراً لأن الاقتصاد العالمي في طريقه للانتعاش عام ٢٠١٠، يُتوقع تحسّن البيئة الاقتصادية الخارجية لمنطقة الإسكوا. وظهرت دلائل انتعاش السيولة الدولارية منذ الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩، وحدث استقرار في أسعار النفط الخام. إلا أن الحالة الاقتصادية لا تزال مشوبة بعدم التيقن، إذ لا تزال عملية تقليل مديونية القطاع المالي في بلدان عديدة بالمنطقة مستمرة. وأصبحت بلدان عديدة، معظمها من بلدان المنطقة غير المصدرّة للنفط، أكثر اعتماداً على تدفقات رأس المال الواردة من الخارج لتمويل حالات العجز في حساباتها الجارية. وفضلاً عن ذلك، تتجه عدة بلدان، عقب اتخاذ تدابير الحفز المالي عام ٢٠٠٩، إلى اشتراط اتخاذ تدابير تقشف مالي من أجل موازنة الميزانيات الحكومية. ومنذ الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩، يمكن وصف الانطباع السائد في المجال الاقتصادي في المنطقة بأنه انطباع يتسم بالتفاؤل المشوب بالحذر. ويُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٠ استمرار هذا التزوع لدى الجهات الفاعلة الاقتصادية في منطقة الإسكوا.

(٢) تتألف منطقة الإسكوا من منطقتين فرعيتين، هما: بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تشمل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ والبلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي المشار إليها باعتبارها الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وهي تشمل الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن، وفلسطين.

ثانياً - تنمية قطاع النفط

٥ - وفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، كان متوسط الطلب العالمي ٨٤,٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٩، بينما بلغ متوسط العرض الكلي للنفط الخام ٨٤,١ مليون برميل يومياً^(٣). وتفيد التقديرات بأن الطلب على النفط الخام قد زاد في عام ٢٠٠٩ بما مقداره ١,٣ مليون برميل يومياً، وذلك بالمقارنة بأرقام ٢٠٠٨. واستمر ضعف الطلب من بلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بينما تبين أن طلب البلدان النامية متسم بالمرونة. وحافظت الأوبك على حصة إنتاجها الأقل التي بدأ العمل بها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولوحظت شدة تقيّد بلدان الأوبك بسقف الإنتاج الجاري، وقدره ٢٤,٨ مليون برميل يومياً. ونظراً لمحدودية قدرة التوسع في محالي الاستكشاف والإنتاج، يُتوقع حدوث زيادة متواضعة عام ٢٠١٠ في إنتاج النفط الخام لدى البلدان غير الأعضاء في الأوبك. ونظراً لهذه الأحوال، تذهب التنبؤات إلى أن العرض والطلب من النفط الخام سيتوازنان عند ٨٥ مليون برميل تقريباً في اليوم الواحد عام ٢٠١٠، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٠,٧ في المائة بالمقارنة بالمستوى المتحقق عام ٢٠٠٩.

٦ - وثمة دليل واضح على أن الطفرة التي حدثت في أسعار النفط الخام عام ٢٠٠٨ سببتها المضاربة المالية. وحوالي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أصبح شراء البضاعة الآجلة من النفط الخام أصلاً مالياً جذاباً. وفي أثناء هذه الطفرة، كان هناك نقص في الطلب الحقيقي على منتجات الوقود، التي من قبيل البترين وزيت الوقود، مما تسبب في هبوط ملحوظ في حدود التكرير. وبدأ اتجاه حدّ معامل التكرير في الهبوط، إذا حسبناه بالفارق بين سعر خام نفط وست تكساس إنترميديت (WTI) وسعر توليفة البترين المحسنة للخلط بالأكسجين (RBOB)، وبعده بفترة طويلة بلغت الأسعار ذروتها. وهذا الاتجاه أخذ مساراً عكسياً في الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ واستمر في الفصل الأول من عام ٢٠١٠. وهذا دليل على أن الطلب العالمي على النفط الخام ما برح يسير في مسار الانتعاش الثابت. ونظراً لزيادة القدرة الإنتاجية الاحتياطية للنفط الخام فضلاً عن قدرة التكرير العالمية المعززة، لا يُتوقع أن تكون للقوى المضاربة في أسواق البضاعة الآجلة من النفط الخام نفس التأثير الذي مارسه في مطلع ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٠، يُتوقع أن تكون القوى المضاربة عاملاً مثبتاً لأسعار النفط الخام، أكثر من كونها عاملاً يزيد من تقلب الأسعار. وتفيد التنبؤات بأن متوسط سعر السلة المرجعية للأوبك في عام ٢٠١٠ ستكون، في نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، في حدود

(٣) OPEC, Monthly Oil Market Report (March 2010).

٥٥,٢ دولاراً إلى ٩٢ دولاراً للبرميل الواحد، بسعر متوسطه ٧٣,١ دولاراً للبرميل الواحد (انظر الجدول ١).

٧ - وتفيد التقديرات أن الإنتاج الكلي للنفط الخام في البلدان الأعضاء في الإسكوا بلغ ١٨ مليون برميل يومياً في المتوسط عام ٢٠٠٩، مما يمثل انكماشاً بنسبة ١١,١ في المائة بالنسبة للسنة السابقة. وهذا يعزى إلى الانخفاض المشهود في إنتاج حصة الأوبك. وقُدِّر إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي بـ ١٣,٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٩، وهذا أقل مستوى منذ عام ٢٠٠٣. وبلغ مجموع إنتاج النفط الخام في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، أي الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ومصر، واليمن، ٤,١ ملايين برميل يومياً عام ٢٠٠٩. وقُدِّر مجموع إيرادات تصدير النفط بمنطقة الإسكوا بـ ٣٨١,٩ بلايين دولار عام ٢٠٠٩، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٨ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة. وتفيد التنبؤات بحدوث انتعاش بنسبة ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، ليصل الرقم إلى ٤٣٧,٣ بلايين دولار، بينما تذهب التنبؤات إلى أن متوسط سعر النفط الخام (سعر السلة المرجعية للأوبك) سيبلغ ٧٣,١ دولاراً. وفي عام ٢٠١٠، يُتوقع أن يصل إجمالي إنتاج النفط الخام للبلدان الأعضاء في الإسكوا إلى ١٨,٨ مليون برميل يومياً. ويُتوقع زيادة متواضعة لدى بلدان المنطقة الأعضاء في الأوبك، وذلك عقب تعديل في سياسة العرض التي تنتهجها المنظمة. وتذهب التنبؤات إلى أن إنتاج النفط الخام لبلدان مجلس التعاون الخليجي سيصل إلى ١٤,٣ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٠. ويُتوقع أن تعزز الاستثمارات المضاعفة التي شهدتها الماضي القريب إلى زيادة القدرة على إنتاج النفط الخام في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، التي يُتوقع أن تنتج ٤,٥ ملايين برميل يومياً عام ٢٠١٠. إلا أنه لوحظ ضعف إنتاج النفط الخام في الجمهورية العربية السورية واليمن. وضمن البلدان كلاهما وضعهما في قطاع الطاقة من خلال التنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه. وعلى وجه التحديد، بدأت اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تصدير الغاز الطبيعي المسيل. وفي هذا السياق، رسخت قطر وضعها باعتبارها أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي، كما حدث نمو في قطاعات الغاز في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فضلاً عن مصر والسودان.

٨ - وعلى الرغم من انهيار أسعار النفط الخام عام ٢٠٠٨، أدى انتعاش الأسعار لاحقاً إلى مدى يتراوح بين ٦٠ دولاراً و ٨٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٩ إلى وضع منتجي النفط بالإسكوا في وضع متميز. وحسب الادعاء المتكرر للبلدان الأعضاء في الأوبك، لا سيما المملكة العربية السعودية، فإن السعر القريب من السبعين دولاراً للبرميل يعتبر مناسباً. وهذا المدى السعري لا يعتبر مرتفعاً بما يكفي لإضعاف الطلب على النفط الخام، ولا يعتبر بالمثل شديد الانخفاض بحيث يعرقل الاستثمار في مجالي التنقيب عن النفط الخام

وتنمية القدرة على إنتاجه. وفضلاً عن ذلك، يمكن لمنتجي النفط بالمنطقة، بفضل هذا المدى السعري، أن تضمن حداً إنتاجياً أفضل بالمقارنة بمعظم منتجي النفط في المناطق الأخرى حيث تعد تكاليف الاستكشاف أعلى كثيراً. وبفضل تنبؤ مستقر بسعر النفط الخام في عام ٢٠١٠، يُتوقع أن يعزز مصدرو النفط الخام بمنطقة الإسكوا هذه الميزة التنافسية في قطاع النفط والطاقة.

الجدول ١

تقدير أسعار النفط الخام والتنبؤ به

(سلة الأوبك المرجعية: دولار الولايات المتحدة للبرميل الواحد)

السنة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي
			الأقل	المتوسط	الأعلى
٢٠٠٨	٣٣,٣٦	١٤٠,٧٣	٩٤,٤٥		
٢٠٠٩	٣٨,١٤	٧٨,٠	٦١,٠٦		
٢٠١٠			٥٥,٢	٧٣,١	٩٢,٠

المصدر: الأوبك بالنسبة لـ ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وأرقام ٢٠١٠ تمثل نبؤات بالنسبة لنهاية آذار/مارس ٢٠١٠.

ثالثاً - الاتجاهات والتطورات الاقتصادية

٩ - بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمنطقة الإسكوا نحو ١,٩ في المائة عام ٢٠٠٩، بالمقارنة بـ ٦ في المائة عام ٢٠٠٨، وتفيد التنبؤات بأنه سيبلغ ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ (انظر الجدول ٢). ويعزى هذا الانتعاش المتوقع إلى ازدياد الطلب الخارجي، إضافة إلى تعزيز الطلب المحلي بتأثير التدابير المالية الفعالة. وتحسنت الزعة الاقتصادية بمنطقة الإسكوا، فبعد أن كانت متسمة بدرجة معينة من التشاؤم، صارت متسمة بتفاؤل حذر أثناء عام ٢٠٠٩. وفي المنطقة التي يوجد بها مصدرو النفط الخام الرئيسيون، أتى هذا التفاؤل المتجدد في أعقاب انتعاش قوي لأسعار النفط الخام. بمدى يتراوح بين ٦٠ دولاراً و ٨٧ دولاراً للبرميل الواحد منذ الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩. وفضلاً عن ذلك، لم يتحقق العديد من السيناريوهات المتشائمة التي كان من الممكن أن تؤثر على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة. وعلى وجه التحديد، لم تحدث أزمات بموازين المدفوعات، بما يرتبط بها من تخفيضات بالغة في قيمة العملة، حتى في البلدان التي تعاني من ضعف حساباتها الجارية. وبالمثل، لم يحدث ما كان يُخشى منه فيما يختص بخروج العمال الأجانب من بلدان مجلس التعاون الخليجي بأعداد كبيرة. ونجحت السلطات النقدية بالمنطقة في الدفاع عن القطاعات

المصرفية بكل منها، وحمتها بذلك من الأزمة المالية العالمية بعد الفصل الرابع من عام ٢٠٠٨. ونجحت السلطات المالية بالمنطقة في اتخاذ موقف فعال للتحوط إزاء تأثير الانكماش العالمي.

١٠ - وعلى الرغم من ذلك، تبقى مخاطر الانحدار. ورغم التنبؤ بثبات سعر النفط الخام في عام ٢٠١٠، في حدود المدى المتنبأ به، يمكن أن يهبط سعره كثيراً ليصل إلى ٥٥ دولاراً للبرميل الواحد (انظر الجدول ١). وبينما نجحت المصارف التجارية في المنطقة من أزمة السيولة العالمية، بقيت مشكلة السيولة بالنسبة للكيانات الاقتصادية والأسر المعيشية. إذ أن انخفاض مستوى دوران السيولة يمكن أن يضعف مستوى أسعار الأصول ويرغم المصارف التجارية على إجراء سلسلة إضافية من تسويات الميزانيات الختامية. ولا تزال أسعار الممتلكات في المنطقة ضعيفة وهشة، ولا يُتوقع حدوث انتعاش قوي عام ٢٠١٠ رغم توقع الانتعاش الاقتصادي. والأمر الأجدر بالملاحظة أن حالة ميزان مدفوعات اليمن قد ساءت. وانخفضت قيمة عملتها الوطنية، أي الريال اليمني، مقابل الدولار بنسبة ١٠ في المائة في سنة ممتدة حتى آذار/مارس عام ٢٠١٠. وتراكم لدى البلدان الأعضاء في الإسكوا مستوى طيب من الاحتياطات الأجنبية. ونتيجة لذلك، يمكن أن نستبعد خطر حدوث أزمة وشيكة في موازين المدفوعات. إلا أن هناك حاجة إلى الحذر من هشاشة محتملة في موازين مدفوعات بلدان المنطقة التي تعاني من عجز في حساباتها الجارية.

١١ - وبلغ تضخم أسعار المستهلكين ذروته في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وانخفض معدل ذلك النوع من التضخم في عام ٢٠٠٩. وفي المتوسط، قُدِّر معدل تضخم أسعار المستهلكين بـ ٤,٧ في المائة عام ٢٠٠٩، بالمقارنة بـ ١١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ (انظر الجدول ٢). واختلفت معدلات التضخم في شتى البلدان الأعضاء في الإسكوا اختلافاً شديداً، وهي تدل على وجود نهج مختلفة في الإدارة المالية. وبالنسبة لبلدان عديدة بالمنطقة، كان معدل انخفاض الأسعار شديداً. وشهد الأردن والعراق وقطر انخفاض مستوى أسعار المستهلكين في عام ٢٠٠٩. وقاد الانخفاض السريع في معدل تضخم أسعار المستهلكين انخفاض أسعار الأغذية وإيجار الممتلكات، وهما البنذان اللذان قادا على وجه التحديد إلى معدل تضخم مرتفع تاريخياً في عام ٢٠٠٨. ولم يتحقق أثر الجولة الثانية من الضغط التضخمي في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، فإن تعديلات الأجور التصاعدية، لا سيما بالقطاع العام لبلدان مجلس التعاون الخليجي أثناء فترة السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩، لم تؤثر على المستويات السعرية العامة كما كان متوقعاً من قبل. وعلى ضوء الانتعاش الاقتصادي المتوقع، تذهب التنبؤات إلى أن معدل تضخم أسعار المستهلكين ستبلغ في المتوسط ٦,٩ في المائة عام ٢٠١٠.

الجدول ٢

معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار المستهلكين، ٢٠٠٦-٢٠١٠

البلد/المنطقة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)					معدل تضخم أسعار المستهلكين (النسبة المئوية)				
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ ^(أ)	٢٠٠٩ ^(ب)	٢٠١٠ ^(ج)	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩ ^(د)	٢٠١٠ ^(هـ)
الإمارات العربية المتحدة	١٣,٠	٦,٢	٧,٤	١,٥-	٣,٨	٩,٣	١١,١	١٢,٣	١,٦	٤,٢
البحرين	٦,٧	٨,٤	٦,٣	٢,٨	٣,٦	٢,١	٣,٣	٣,٥	٢,٨	٣,٦
عمان	٥,٥	٦,٨	١٢,٨	٣,٧	٤,٠	٣,٤	٥,٩	١٢,٦	٣,٤	٤,٢
قطر	١٢,٢	٩,٥	١٦,٤	٨,٩	١٢,٥	١١,٨	١٣,٦	١٥,٢	٤,٩-	١,٢
الكويت	٥,٢	٤,٤	٦,٣	١,٢-	٤,١	٣,٠	٥,٥	١٠,٦	٤,٠	٤,٧
المملكة العربية السعودية	٣,١	٢,٠	٤,٣	٠,٢	٣,٦	٢,٢	٤,١	٩,٩	٥,١	٦,٢
بلدان مجلس التعاون الخليجي ^(د)	٦,١	٣,٩	٦,٣	٠,٤	٤,٢	٤,٣	٦,٣	١٠,٨	٣,٦	٥,٢
الأردن	٨,٠	٨,٩	٧,٩	٢,٨	٣,٢	٦,٣	٤,٧	١٣,٩	٠,٧-	٣,٥
الجمهورية العربية السورية	٥,٠	٥,٧	٤,٣	٣,٥	٤,٢	١٠,٠	٤,٥	١٥,٢	٢,٨	٥,٠
السودان	١٠,٠	١٠,٢	٦,٠	٤,٥	٥,٠	٧,٢	٨,١	١٤,٩	١١,٢	١٣,٢
العراق	٦,٢	٥,٠	٧,٥	٥,٢	٦,٥	٥٣,٢	٣٠,٨	٢,٧	٢,٨-	٦,١
فلسطين	٥,٢-	٥,٤	٥,٩	٦,٨	٤,٠	٣,٨	١,٩	٩,٩	٢,٨	٣,٠
لبنان	٠,٠	٧,٥	٦,٢	٧,٠	٥,٥	١,٥	٦,٧	١٠,٠	١,٥	٣,٩
مصر ^(هـ)	٧,١	٧,٢	٤,٧	٤,٦	٥,٥	٧,٦	٩,٥	١٧,١	١١,٨	١٣,٥
اليمن	٣,٨	٤,٤	٤,٧	٢,٠	٤,٨	١٠,٨	٧,٩	١٩,٠	٣,٧	١١,٥
الاقتصادات الأكثر تنوعاً ^(د)	٥,٩	٦,٨	٥,٤	٤,٦	٥,٣	١٤,٢	١١,٥	١٣,٨	٦,٧	١٠,٠
مجموع منطقة الإسكوا ^(د)	٦,٠	٥,٠	٦,٠	١,٩	٤,٦	٧,٩	٨,٢	١١,٩	٤,٧	٦,٩

المصدر: مصادر وطنية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) الأرقام المقدرة للكويت، وقطر، والعراق، ولبنان هي أرقام ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(ب) تقديرات آذار/مارس ٢٠١٠.

(ج) تنبؤات لآذار/مارس ٢٠١٠.

(د) الأرقام لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة، بينما تستند الأوزان لكل سنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠.

(هـ) بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر، تتعلق الأرقام بالسنة المالية المصرية التي تبدأ في تموز/يوليه من السنة وتنتهي في حزيران/يونيه من السنة التالية.

١٢ - وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الفرعية، اعتبر جزء كبير من الجهات الفاعلة الاقتصادية وكثير من مقرري السياسات العناصر الاقتصادية الجوهرية سليمة، على الرغم من ضعف أداء أسواق الأوراق المالية والقطاع العقاري، والتأخير في مشاريع القطاع الخاص، والانخفاض السريع في إيجارات الأبنية التجارية والسكنية. وهذا التفاؤل دافع حاسم للسلوك الاستشرافي للاستهلاك والاستثمار. وفي عام ٢٠٠٩، شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً منخفض المستوى، قدره ٠,٤ في المائة في متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويعزى هذا التقدير الضعيف، أساساً، إلى التقيّد السريع بالاقتصاد الكبير في حصة إنتاج البلدان الأعضاء بالأوبك الواقعة في المنطقة دون الإقليمية، وهي: الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية. ونظراً لشدة توقّع تقديم الدعم المالي من قِبل السلطات المالية، لا يُتوقع تضائل الطلب المحلي في هذه المنطقة الفرعية بما يوازي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. بل إن الانخفاض المشهود في صافي الصادرات هو الذي تسبب في انخفاض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي. وشهدت البلدان غير الأعضاء بالأوبك الواقعة في هذه المنطقة دون الإقليمية انخفاضاً أكثر تواضعاً في حالات الأداء المتسمة بالنمو في عام ٢٠٠٩. ولوحظ في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي وجود مرونة في ثقة دوائر الأعمال وثقة المستهلكين، رغم وجود جيوب ضعف بقطاعات اقتصادية معينة، لا سيما القطاع العقاري. وتعتمد الاحتمالات لمجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٠ على ما يلي: (أ) انتعاش الطلب الخارجي وأسعار النفط الخام؛ (ب) مواقف مالية فعالة متسمة بالإصرار؛ (ج) وتسويات سلسلة بالحسابات الختامية للجهات الفاعلة الاقتصادية، لا سيما المصارف التجارية وكيانات الأعمال والأسر المعيشية. وتذهب التنبؤات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي سينمو في عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٢ في المائة.

١٣ - وقد أظهرت الاقتصادات الأكثر تنوعاً مرونة في أدائها المتعلق بالنمو عام ٢٠٠٩، وسجلت في المتوسط نمواً بنسبة ٤,٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من إمكان هشاشة الموازين الخارجية من حيث الضعف النسبي لأوضاع الحسابات الجارية، ظل الطلب المحلي ينمو مع أوضاع الحسابات الرأسمالية القوية. وفضلاً عن ذلك، لم تخضع البلدان المصدّرة للنفط في المنطقة دون الإقليمية، أي الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ومصر، واليمن، لحصة الإنتاج التي قررتها الأوبك وأمكنها تجنّب حدوث انخفاض حاد في مستويات إنتاج النفط الخام. وبالمقارنة، فإن اعتماد هذه المنطقة دون الإقليمية بدرجة أقل على الصادرات المصنوعة وأسواق الرأسمال الدولية قد عزّلها عن التأثير الأولي للأزمة المالية العالمية. وعلاوة على ذلك، فإنه بينما تأثر مستوى التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تأثراً شديداً كان تأثيره على الاقتصاد الكلي محدوداً.

وبالإضافة إلى ذلك، ظل تمويل السيولة متاحاً نظراً لحدودية التعرض لأسواق النقد الدولية. وبينما تأثرت أسواق الممتلكات، يمكن أن نصف الأثر بأنه كان انخفاضاً معتدلاً في معظم الأحيان. وبقي الكثير من دواعي القلق المتصلة بالتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك قضايا هيكلية من قضايا البطالة المرتفعة المزمنة. وتعتمد الاحتمالات بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام ٢٠١٠ على ما يلي: (أ) انتعاش الطلب الخارجي من الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان الاتحاد الأوروبي، واقتصادات مجلس التعاون الخليجي؛ (ب) وجود هوامش كافية تحد من قيود الصرف الأجنبي الممكن فرضها؛ (ج) التدابير المالية الفعالة المتخذة بدعم دولي وإقليمي. ولما كان الأمر كذلك، فإن التنبؤات المتعلقة بالنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأكثر تنوعاً لعام ٢٠١٠ تبلغ ٥,٣ في المائة.

رابعاً - تطورات السياسة الاقتصادية

١٤ - واجه مقرر السياسات في منطقة الإسكوا ورطة سياسية عامة متنامية في غضون عام ٢٠٠٨ عندما حدث نمو شديد في معدل التضخم بأسعار المستهلكين في كل بلد من بلدان المنطقة. وبُذلت المساعي لإحداث توسع مالي لأجل تحقيق الطموحات الإنمائية، بينما تعيّن على السلطات النقدية أن تشدد موقفها النقدي للتخفيف من الضغوط التضخمية. إلا أن السلطات النقدية في المنطقة، باستثناء سلطات مصر، حيث اعتمد نظام تعويم أسعار الصرف، لم تجد سوى مجال محدود لخيارات سياساتها العامة رهناً بالحاجة إلى تثبيت أسعار الصرف الأجنبي. ومنذ بداية الأزمة المالية العالمية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٨، لم يكن من المتعين على معظم الحكومات في منطقة الإسكوا أن تتعامل حتى ذلك الوقت مع هذه الورطة نظراً لأنه كان من المطلوب اتخاذ تدابير مالية فعالة وتيسيرات نقدية للحيلولة دون تأثير الأزمة المالية تأثيراً سلبياً على الاقتصادات المحلية لكل منها.

١٥ - وتفاوت ردّ فعل السياسة العامة المالية إزاء الأزمة المالية العالمية فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. وبالنسبة للسنة المالية التي تشمل ٢٠٠٩، بُذلت مساعي لاتخاذ مواقف مالية توسعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي راکمت منذ عام ٢٠٠٢ فوائض مالية ضخمة. وجرى التشديد في وضع الميزانيات الأحدث في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار في الهياكل الأساسية، والصحة والتعليم، وتوفير اللوازم الاجتماعية. وبالنسبة للسنة المالية التي تشمل ٢٠٠٩، قُدر الإنفاق العام حسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بـ ٢٥,٢ في المائة في البحرين و ٣٨ في المائة في الكويت و ٤٣ في المائة في عمان و ٣٣ في المائة في قطر و ٤٠,٦ في المائة في المملكة العربية السعودية و ٢٧ في المائة في الإمارات

العربية المتحدة. وأصبح الموقف المالي أكثر حذراً في الاقتصادات الأكثر تنوعاً نظراً لضعف احتمالات الإيرادات ونظراً لقيود الدين العام. وجرى بحث تدابير تقشف مالية للسنة المالية التي تشمل ٢٠١٠، لا سيما في الأردن والسودان واليمن، للحفاظ على العجز المالي عند مستوى يمكن السيطرة عليه. وبالنسبة للسنة المالية التي تشمل ٢٠٠٩، قدر الإنفاق العام من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بـ ٣٦ في المائة في مصر و ٤٠,١ في المائة في الأردن و ٣٦,٨ في المائة في لبنان و ٢٤ في المائة في السودان و ٢٥,٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية و ٣٠,٢ في المائة في اليمن. وبتنفيذ تدابير التقشف، يُرْتَأَى أن أي ضعف في توقعات الإيرادات سيترجم إلى تضائل في إنفاق الميزانية الحكومية، رغم الأهمية الممنوحة للحافز المالي باعتباره الأداة لضمان النمو الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية. وبالتالي، يمكن لبلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً أن تطلب دعماً دولياً إضافياً لكي تسهم في الحفز المالي على الصعيد العالمي.

١٦ - وأدى ردّ السياسة النقدية للأزمة المالية العالمية إلى سلسلة تخفيضات في معدلات الفائدة المقررة بموجب السياسة العامة في المنطقة منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٨، مقترناً بتخفيض في متطلبات الاحتياطي للمصارف التجارية وتوفير تسهيلات سيولة إضافية. وهذا التيسير الشديد في الموقف النقدي يتمشى مع تدابير أخرى هادفة إلى حماية القطاع المصرفي الوطني من الاضطراب المالي. وكانت مصر هي الاستثناء المشهود في هذا الصدد، إذ أن البنك المركزي المصري لم يخفض أسعار فائده المقررة بموجب السياسة العامة حتى أكد في شباط/فبراير عام ٢٠٠٩ انخفاض معدل التضخم. وجدير بالملاحظة أيضاً أن قطر لم تلجأ إلى سياسة عامة لسعر الفائدة، تصدياً للأزمة، بل نفذت تدابير مباشرة بصورة أوضح تهدف إلى معالجة قطاعها المالي. وبالإضافة إلى التيسير النقدي، شملت تدابير السياسة العامة الرامية إلى التصدي للأزمة المالية العالمية دعماً مالياً ومؤسسياً للقطاع المالي. واتخذت الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة تدابير تهدف إلى تعزيز الميزانيات الختامية للمصارف التجارية عن طريق الدعم المالي. وفضلاً عن ذلك، سارعت الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى اتخاذ قرارات لضمان الودائع المصرفية في عام ٢٠٠٨.

١٧ - وقد واجهت إدارة السلطات النقدية للسيولة في منطقة الإسكوا صعوبات، نشأت عن التفاعل بين نظام أسعار الصرف الأجنبي والحساب الرأسمالي المفتوح. ويتمثل نظام سعر الصرف الأجنبي في المنطقة في ربط العملات الوطنية لبلدان المنطقة بدولار الولايات المتحدة أو بسلة من العملات الأجنبية. ونظام أسعار الصرف الأجنبي هذا يخدم غرضه المتمثل في تحقيق الاستقرار في معاملات الصرف الأجنبي التي تشمل التجارة والتمويل والاستثمار. إلا أن هذا النظام، بالاقتران بالحساب الرأسمالي المفتوح، يضع أمام السلطات النقدية

صعوبات تحول دون إدارة سيولتها المحلية، المتمثلة في النقد المعروض. ومن ثم، تسيطر السلطات المحلية بدرجة أقل على قاعدتها المالية، التي تتمثل في المبلغ الإجمالي للنقدية المتداولة والودائع المصرفية لدى السلطة النقدية. وتحاول السلطات النقدية السيطرة على التوسع النقدي ليكون في مستوى مناسب، وذلك بتعديل تكوين القاعدة المالية. إلا أن هذه التدابير تتعارض مع إدارة الطلب النهائي في معظم البلدان الأعضاء بالإسكوا.

١٨ - ومنذ الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ زعمت السلطات النقدية بالمنطقة مراراً أن هناك مستويات كافية من السيولة. وفي الفترة نفسها، أشارت المصارف التجارية وكيانات الأعمال، في أحيان كثيرة، إلى نقص السيولة باعتباره التحدي الرئيسي أمام الانتعاش الاقتصادي. وحدير بالملاحظة أن ما تشير إليه السلطات النقدية باعتباره سيولة يطابق "السيولة الخارجية" للمصارف التجارية التي بفضلها تستطيع هذه المصارف اقتراض الأموال. بيد أن ما تصفه المصارف التجارية وقطاع الأعمال بأنه سيولة هو "سيولة داخلية" تمثلها احتياطيات نقدية وتوقع مؤكد بورود تدفقات نقدية إلى البلد مستقبلاً. وعجز السيولة الخارجية للمصارف التجارية يمثل عَرَضاً من أعراض المرحلة الأولى لأزمة مالية تسود فيها مخاطر نظامية تتهدد القطاع المالي. والعلاج التقليدي لهذه المخاطر النظامية، الذي يقدمه المصرف المركزي، هو ضخ السيولة في النظام المصرفي. إلا أنه نظراً للعجز في "السيولة الداخلية" للمصارف التجارية وكيانات الأعمال تلزم مجموعة مختلفة من تدخلات السياسة العامة. وهذا لأن العجز في السيولة الداخلية يعني حاجة إلى تسويات في الميزانيات الختامية بفضلها يمكن للمصارف التجارية وكيانات الأعمال أن تقلل مديونيتها بما يتمشى مع قيمة الأصول. ووجود آراء متناقضة بشأن السيولة، فيما بين السلطات النقدية والمصارف التجارية وكيانات الأعمال في المنطقة، دليل على الحاجة إلى مزيد من تسويات الميزانيات الختامية.

خامسا - الديناميات الاجتماعية

١٩ - مع بداية الأزمة المالية العالمية الجارية، المقترنة بتدهور مفاجئ في أسعار النفط الخام، تمثل أحد الشواغل الاجتماعية الرئيسية بمنطقة الإسكوا في حالة العمال الأجانب في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط بالمنطقة، وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأدى الازدهار الاقتصادي الممتد حتى عام ٢٠٠٨ إلى التوسع في القوى العاملة الأجنبية بتلك البلدان. ورغم الجهود النشطة المبذولة بصدد تنمية الموارد البشرية بهدف تعزيز عمالة القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص، ظلت بلدان مجلس التعاون الخليجي معتمدة على العمال الأجانب. واجتذب توسع القطاع الخاص في السنوات القليلة الماضية العمال الأجانب إلى بلدان المجلس. وبالنظر إلى أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت في البداية على الأنشطة الرئيسية بالقطاع الخاص

في المنطقة دون الإقليمية، المتمثلة في التمويل والتشديد، خُشيَ من فقدان الوظائف على نطاق هائل وخروج العمال الأجانب من بلدان المجلس كنتيجة رئيسية للأزمة. وكان من شأن ذلك أن يؤثر على كل من البلدان المضيفة والبلدان المصدرة للعمالة في المنطقتين العربية والآسيوية.

٢٠ - ورغم التقارير الإعلامية العديدة التي أوجت برحيل العمال الأجانب عقب عمليات الاستغناء عنهم، لم تظهر أدلة تشير إلى خروج هؤلاء العمال بأعداد كبيرة في الفصل الأول من عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، توحي الأدلة بأن الأزمة المالية لم تسفر عن انخفاض مشهود في تحويلات العمال عام ٢٠٠٩. وتفيد التقديرات بأن تحويلات العمال الخارجة من بلدان مجلس التعاون الخليجي قد شهدت انخفاضاً طفيفاً، من ٤٨,٨ بليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٤٧,٩ بليون دولار عام ٢٠٠٩. إلا أن التقديرات تفيد بأن تحويلات العمال إلى الاقتصادات الأكثر تنوعاً قد انخفضت بصورة أشد، من ٢٢,٧ بليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٨,٩ بليون دولار عام ٢٠٠٩. وهذا يمكن عزوه إلى انخفاض شديد في التحويلات الآتية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذين يمثلان المصدرين الرئيسيين لتحويلات العمال إلى الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وتفيد التقديرات بأن حجم تحويلات العمال الداخلة إلى البلاد ظلت مرتفعة، بنسبة ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن و ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان عام ٢٠٠٩.

٢١ - وقد نشطت بلدان مجلس التعاون الخليجي لإحداث إصلاحات في سوق العمل في السنوات الأخيرة. إذ أصبح ضمان العمل لمواطني هذه البلدان تحدياً عاجلاً من تحديات السياسة العامة، بعد أن شهدت الاقتصادات تباطؤاً. وفي ذلك السياق، اتخذت البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية تدابير تهدف إلى إصلاح نظام الكفيل للعمال الأجانب بحلول الفصل الثالث من عام ٢٠٠٩. وعلى وجه التحديد، قررت البحرين في أيار/مايو عام ٢٠٠٩ السماح للعمال الأجانب بتغيير وظائفهم دون حاجة إلى التماس الإذن من الكفيل أولاً. وكان هذا أول قرار ينطوي على تخفيف معتبر في نظام الكفيل ببلدان مجلس التعاون الخليجي. ونُفذ القرار في آب/أغسطس، وفي الشهر نفسه، أشارت الكويت إلى خطة تحذو بمقتضاها حذو البحرين. إلا أن مسألة البطالة والعمالة الناقصة ظلت القضية الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية، لا سيما في الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فقد استمرت معدلات البطالة المرتفعة المزمّنة، رغم التحسن المتواضع في مصر والأردن والجمهورية العربية السورية مؤخراً. وفاقمت حالة التباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠٠٩ حالة العمالة؛ وناقشت هذه البلدان استراتيجية لتهيئة فرص العمل، مع إعطاء أولوية في السياسة العامة لقضية بطالة الشباب.

٢٢ - وفي الوقت نفسه، شهدت تدابير الإصلاح في مجال التنمية الاجتماعية في المنطقة مكاسب معينة في عام ٢٠٠٩. ففي تكوين الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٩، شملت الأولوية المالية لحكومات المنطقة مجالي التعليم والصحة بالتوازي مع حزم الحفز الاقتصادي للتصدي للأزمة المالية العالمية. ويخطط الأردن لإصلاح مؤسسة الضمان الاجتماعي لأجل إنشاء صندوق للبطالة وتوسيع نطاق تغطيته الوطني. وفي اليمن، نشط الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ مشاريع اجتماعية. إلا أنه على الرغم من الإعراب عن الاهتمام بمنح أولويات مالية لمجال التنمية الاجتماعية لا يزال هناك قلق، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً، خشية أن تؤدي الأوضاع المالية المتدهورة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على التنمية الاجتماعية.

٢٣ - وهناك حاجة مستمرة إلى تنمية المساواة بين الجنسين في منطقة الإسكوا لبيان أثر زيادة عدد النساء اللاتي تلقين تعليماً عالياً وزيادة اهتمام النساء بالاشتراك في أسواق العمل. وفي شباط/فبراير عام ٢٠٠٩، سحب الأردن تحفظاته على الفقرة ٤ من المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومنح هذا التدبير المرأة في الأردن حرية التنقل واختيار المسكن دون موافقة الزوج أو غيره من الذكور في العائلة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي شباط/فبراير عام ٢٠٠٩، عينت المملكة العربية السعودية أول امرأة لتشغل منصب نائبة وزير التعليم لشؤون البنات. وفي الانتخابات العامة التي شهدتها الكويت في أيار/مايو عام ٢٠٠٩، انتُخبت أربع نساء لعضوية البرلمان. إلا أنه على الرغم من هذه التغيرات لا تزال هناك تحديات أمام المساواة بين الجنسين في المنطقة. ومن حيث العمالة، فإن نسبة البطالة في صفوف النساء في المنطقة لا تزال أعلى كثيراً من نسبة بطالة الذكور. ووفقاً لنتائج أولية توصلت إليها منظمة العمل الدولية، يقدر معدل بطالة الإناث بـ ١٥ في المائة في الشرق الأوسط و ١٥,٦ في المائة في شمال أفريقيا في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة بمعدل بطالة الذكور في الشرق الأوسط قدره ٧,٧ في المائة ومعدل بطالة الذكور في شمال أفريقيا وقدره ٨,٦ في المائة^(١). ويُتوقع للركود المنتظر في مجال العمالة بمنطقة الإسكوا أن يؤثر تأثيراً سلبياً فائقاً على الإناث الباحثات عن عمل.

سادسا - ملاحظات ختامية

٢٤ - يُتوقع أن يكون الاقتصاد العالمي في طريقه إلى الانتعاش، وإن حدث هذا الانتعاش بخطى بطيئة. وعلى الرغم من التدابير المالية الفعالة، عانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، وبعض البلدان النامية، من الانكماش. ويمكن أن يكون انخفاض مستوى الأسعار مفيداً لأنه يمكن أن يسهم في تحسين الدخل بالأسعار الفعلية. بيد أنه يشير إلى ضعف حالة الطلب المحلي، على الرغم من التدابير المالية والنقدية الفعالة التوسعية التي اتخذتها تلك البلدان. كما أن انخفاض مستويات الأسعار العامة يمكن أن يمثل انخفاضاً في مستويات الأجور الاسمية. وتشير معدلات البطالة المرتفعة بشكل دائم في البلدان المتقدمة الرئيسية إلى غياب موقف تفاوضي من جانب العمال.

٢٥ - ومن الممكن أن تزيد مستويات الأسعار العامة الآخذة في الانخفاض من عبء الدين بالأسعار الفعلية بالنسبة للمصارف التجارية وكيانات الأعمال والأسر المعيشية، التي تكبدت ديوناً في المجال العقاري ومجال الأصول المالية التي انخفضت قيمتها في الوقت الحالي. ومن المتوقع أن تستمر تسويات الميزانيات الختامية المكثفة الواسعة النطاق، التي تمثل جوهر الأزمة المالية العالمية، وإن كان ذلك سيحدث على نطاق أضيق. ويتصادف توقع الانتعاش لعام ٢٠١٠ مع ازدياد حدة الضعف؛ ولن يتسنى تحقيق انتعاش مستدام إلا بتسويات ميزانيات ختامية سلسلة تجريها المصارف التجارية وكيانات الأعمال والأسر المعيشية. ومن منظور عالمي، يحتاج مقررو السياسات إلى تيسير هذه التسويات دون إضعاف للطلب المحلي. وهذا التحدي ينطبق بالمثل على مقرري السياسات في منطقة الإسكوا.

٢٦ - وبينما انتعش الاقتصاد العالمي من الانكماش خلال الفصلين الثاني والثالث من عام ٢٠٠٩، تحسّن التزوع الاقتصادي بمنطقة الإسكوا، فتحول من التشاؤم إلى التفاؤل الحذر. وهذا يرجع جزئياً إلى التوقعات المؤكدة بشأن النفط الخام. إلا أن أسس التفاؤل الأخرى لا تزال ضعيفة. فبانخفاض أسعار الممتلكات وما يرتبط بها من إيجارات في المنطقة، يمكن أن يتطلب التدهور الحادث في جانب الأصول في الميزانيات سياسات عامة تستهدف تيسير تسويات الميزانيات الختامية.

٢٧ - ونجحت السلطات النقدية والمالية في شتى أنحاء منطقة الإسكوا في الدفاع عن القطاع المالي بالمنطقة. وفي بعض الحالات، يتطلب التيسير السلس لتسويات الميزانيات الختامية دعماً مالياً قوياً. بيد أن أي حافز نقدي في هذه المرحلة سيؤثر على الأرجح على الميزانيات الختامية للجهات الفاعلة الاقتصادية، مما يؤدي جزئياً إلى معادلة الأثر الحفزي للطلب. ونتيجة لذلك، يلزم موقف مالي قوي لإدامة الطلب المحلي والنمو. وحدث بين

البلدان الأعضاء بالإسكوا تفاوت شديد في الموقف المالي والقيود المالية. ويمكن تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني للحيلولة دون تأثير الانكماش المالي سلباً على الإنفاق، من قبيل الإنفاق على الهياكل الأساسية الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي، والعمالة، والتعليم، والصحة. ونحن نهيئ بآمن يعنيه الأمر وضع أطر عمل إضافية للتعاون العالمي والإقليمي تعزيزاً للجهود المالية الوطنية ودعمًا للميزانيات الختامية للجهات الفاعلة الرئيسية، وتعزيزاً لبلوغ الأهداف الإنمائية في أعقاب الأزمة المالية العالمية.
